

Distr.: General
12 February 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر فرجن البريطانية

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	 لمحة عامة عن الإقليم
٥	 أولاً - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية
٦	 ثانياً - الميزانية
٦	 ثالثاً - الأحوال الاقتصادية
٦	 ألف - نظرة عامة
٧	 باء - الخدمات المالية
٨	 جيم - السياحة

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من مصادر عامة، بما في ذلك مصادر حكومة الإقليم، ومن المعلومات الحالية إلى الأمين العام من الدولة القائمة بالإدارة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وكانت الدولة القائمة بالإدارة أحالت هذه المعلومات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة على الموقع الشبكي:

www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml



الرجاء إعادة استعمال الورق

060314 050314 14-23408 (A)



الصفحة

٨	دال - الزراعة ومصائد الأسماك
٨	هاء - الاتصالات والهياكل الأساسية
٩	رابعاً - الأحوال الاجتماعية
٩	ألف - العمل والمهجرة
١٠	باء - التعليم
١٠	جيم - الصحة العامة
١١	دال - الجريمة والسلامة العامة
١١	هاء - حقوق الإنسان
١٢	خامساً - البيئة
١٤	سادساً - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين
١٤	سابعاً - مركز الإقليم في المستقبل
١٤	ألف - موقف حكومة الإقليم
١٤	باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة
١٥	جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: جزر فرجن البريطانية هي بموجب ميثاق الأمم المتحدة إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

تمثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكم ويليام بويد ماكليري (آب/أغسطس ٢٠١٠).

الجغرافيا: يقع الإقليم على بعد حوالي ١٠٠ كيلومتر إلى الشرق من بورتوريكو وعلى بعد ٢٥ كيلومترا من جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. ويضم مجموعة مؤلفة من قرابة ٥٠ من الجزر والجزيرات وجزيرات الشعاب المرجانية المنخفضة التي تشكل مع جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة أرخبيلًا. ومن بين جزر الإقليم هذه هناك ٢٠ جزيرة مأهولة. أما الجزر الرئيسية فهي تورتولا، وفرجن غوردا، وأنغادا، وخوست فان دايك.

مساحة الأرض: ١٥٣ كيلومتراً مربعاً.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ١١٧ ٨٠ كيلومتراً مربعاً^(أ).

عدد السكان: ٢٨ ٢٠٠ نسمة (تقديرات عام ٢٠١٢)، من بينهم نحو ٤٠ في المائة من المواطنين، أو "أبناء الإقليم". أما الأغلبية العظمى من السكان "غير أبناء الإقليم" فهم من بلدان أخرى في المنطقة، وأمريكا الشمالية، وأوروبا. اللغة: الإنكليزية.

العاصمة: رود تاون، وتقع في جزيرة تورتولا، كبرى تلك الجزر.

رئيس حكومة الإقليم: رئيس الوزراء دانيال أورلاندو سميث.

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحزب الديمقراطي الوطني؛ حزب جزر فرجن.

الانتخابات: أجريت في آخر مرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١؛ ومن المقرر إجراء الانتخابات المقبلة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

الهيئة التشريعية: برلمان من غرفة واحدة تضم ١٥ عضواً.

الناتج المحلي الإجمالي للفرد: ٣٢ ٢٠٠ دولاراً (تقديرات عام ٢٠١٢).

(أ) بيانات المنطقة الاقتصادية الخالصة مستمدة من مشروع "Sea around Us" (البحر من حولنا)، القائم بالتعاون بين جامعة كولومبيا البريطانية ومجموعة بيو المعنية بالبيئة (www.seaaroundus.org).

الاقتصاد: الخدمات المالية والسياحة.

الشركاء التجاريون الرئيسيون: الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والجماعة الكاريبية (كاريكوم).

معدل البطالة: ٣,١ في المائة.

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة.

لحظة تاريخية: سكان الإقليم الأوائل المعروفون هم من شعبي الأرواك والكاريب الذين سكنوا المنطقة. وفي عام ١٦٤٨، أنشأ الهولنديون في هذه الجزر أول مستوطنة أوروبية أقيمت عليها على أساس دائم. وفي عام ١٦٦٦، بسط مزارعون بريطانيون سيطرتهم عليها وتحول الإقليم إلى مستعمرة بريطانية.

أولا - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

١ - بموجب مرسوم إصدار دستور جزر فرجن لعام ٢٠٠٧، يعين التاج البريطاني حاكما يضطلع بمسؤوليات الدفاع، والأمن الداخلي، والشؤون الخارجية، والخدمة العامة، وإدارة المحاكم. وفي مجالي الأمن الداخلي والشؤون الخارجية، ينص الدستور رسميا على أن تكون الحكومة الإقليمية كلمة في هذا الشأن. ويحتفظ التاج البريطاني بسلطة سن قوانين تتعلق بالسلام والنظام والحكم الرشيد في جزر فرجن البريطانية. وعلى صعيد العلاقات الخارجية، تتمتع جزر فرجن البريطانية بصلاحيات التفاوض على إبرام معاهدات في مجالات معينة منها بعض المسائل المالية الخارجية.

٢ - وأدى اعتماد دستور عام ٢٠٠٧ إلى بدء العمل بحكومة ذات طابع وزاري. ويتألف مجلس الوزراء من رئيس للوزراء يعينه الحاكم من بين الأعضاء المنتخبين لمجلس النواب؛ وأربعة وزراء آخرين يعينهم الحاكم بعد استشارة رئيس الوزراء؛ وعضو واحد بحكم منصبه هو المدعي العام. ويحضر الحاكم اجتماعات مجلس الوزراء ويرأسها. وتقوم اللجنة التوجيهية لمجلس الوزراء، التي تتألف من الحاكم ورئيس الوزراء وأمين مجلس الوزراء، بالاتفاق على جدول الأعمال. ويتألف مجلس النواب من رئيس للمجلس والمدعي العام (بحكم منصبه) و ١٣ عضوا منتخبا (٩ أعضاء يمثل كل واحد منهم دائرة انتخابية و ٤ أعضاء يمثلون الإقليم ككل).

٣ - وتجري الانتخابات العامة وجوبا مرة كل أربع سنوات على الأقل. ويُنتخب المرشحون على أساس الأغلبية البسيطة. ويجب ألا يقل عمر الناخبين عن ١٨ سنة وأن تكون لهم صفة "ابن الإقليم". وتمنح هذه الصفة لصاحبها الحق في العمل من دون تصريح وحق التصويت. وعلى المستوى العملي، يتعين على المعني أن يقيم في الإقليم دون انقطاع لمدة ٢٠ عاما ليحق له طلب الإقامة الدائمة، ثم طلب منحه صفة ابن الإقليم في وقت لاحق. وفي الانتخابات العامة التي أجريت في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، فاز الحزب الديمقراطي الوطني بأغلبية المقاعد، أي تحديداً بتسعة مقاعد من أصل ١٣ مقعدا، وكان هذا الحزب يوجد في ذلك الحين في المعارضة، وأصبح زعيمه، دانيال أورلاندو سميث، رئيس الوزراء الجديد. وفاز حزب جزر فرجن بالمقاعد الأربعة المتبقية.

٤ - ويتألف القانون الساري في جزر فرجن البريطانية من القانون العام لإنكلترا، والتشريعات التي تُسن محليا، والتشريعات المتعلقة بالمستعمرات. وتتولى إقامة العدل المحكمة العليا لشرق البحر الكاريبي التي يوجد مقرها في سانت لوسيا، وتتألف من محكمة العدل العليا ومحكمة الاستئناف. ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، يوجد ثلاثة قضاة

مقيمين تابعين لمحكمة العدل العليا، ومحكمة استئناف زائرة تعقد جلساتها في الإقليم مرتين سنوياً، تتألف من رئيس قضاة المحكمة واثنين من قضاة الاستئناف. وهناك أيضاً محكمة صلح ابتدائية تبت في قضايا مدنية وجنائية محددة، وكذلك محكمة للأحداث، ومحكمة ذات اختصاص جزئي. ومجلس الملكة الخاص بالمملكة المتحدة هو محكمة الاستئناف النهائية. وينص قانون الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار لعام ٢٠٠٢ على منح الجنسية البريطانية "لمواطني الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار".

٥ - وفي الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي المعقودة في كيوتو، في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣، ذكر ممثل جزر فرجن البريطانية، أنه رغم استقرار العلاقة مع الدولة القائمة بالإدارة وحلها من المشاكل، إلا أنه ما زال بالإمكان تحسينها، وقال إنه يرحب بالكتاب الأبيض بشأن الأقاليم الذي صدر في عام ٢٠١٢. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تضع لجنة المسائل السياسية وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) أهدافاً محددة قابلة للتحقيق، مع مراعاة خصوصيات كل إقليم، لتتسنى مواصلة النهوض بعملية إنهاء الاستعمار في جميع الأقاليم.

ثانياً - الميزانية

٦ - وفقاً لما أفادت به حكومة جزر فرجن البريطانية، بلغت النفقات المقدرة للإقليم لعام ٢٠١٢ حوالي ٢٥٩ مليون دولار، وبلغت الإيرادات حوالي ٢٨٩ مليون دولار.

٧ - ويحiji الإقليم عائدات من طوابع الرسوم المفروضة على بعض المعاملات والضرائب العقارية؛ لكن لا توجد في جزر فرجن البريطانية ضريبة على الدخل، أو ضريبة خاصة بالقيمة المضافة أو السلع والخدمات. ووفقاً لتقارير استقيت من وسائط الإعلام، بلغ مجموع ما جناه الإقليم من إيرادات تأتت من رسوم تسجيل شركات دولية في عام ٢٠١٣ حوالي ١١٢ مليون دولار.

ثالثاً - الأحوال الاقتصادية

ألف - نظرة عامة

٨ - وفقاً للمعلومات التي قدمتها المملكة المتحدة، فإن ركيزتي الإقليم الأساسيتين هما السياحة والخدمات المالية الخارجية، اللتان تسهمان معاً بما يربو على نصف الناتج المحلي الإجمالي. وتسهم السياحة بما يزيد على ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تسهم الخدمات المالية بنحو ١٨ في المائة. ويقدر الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٢ بمبلغ

٩٠٩ ملايين دولار، أي ما يعادل ٠,٦ في المائة من النمو الحقيقي. وتتألف معظم الواردات من الأغذية والآلات والوقود.

باء - الخدمات المالية

٩ - يُستفاد من البيانات التي نشرها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في أوائل عام ٢٠١٤ أن التدفقات الوافدة على الإقليم من الاستثمار الأجنبي المباشر قد ارتفعت بنسبة ٤٠ في المائة مقارنة بما كان عليه الحال في عام ٢٠١٢، إذ بلغت ٩٢ بليون دولار. وكانت حكومة الإقليم قررت من ناحيتها الشروع في تقديم خدمة في هونغ كونغ، والصين، تحت مسمى "دار جزر فرجن البريطانية في آسيا" بغية تحسين الأنظمة وتعزيز القطاع الدولي للخدمات المالية في الصين ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

١٠ - يُستفاد من تقارير استقيت من وسائط الإعلام أن هناك في جزر فرجن البريطانية أكثر من مليون شركة مسجلة دون استيفاء شروط الإفصاح عن البيانات المتعلقة بمالكها، وهو ما يجعل من الإقليم أكبر جهة تقدم خدمات تسجيل لهذه الكيانات. ويُستفاد من البيانات المستقاة من لجنة الخدمات المالية في الإقليم أن عدد ما تأسس في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٣ بلغ أكثر من ٢٩ ٠٠٠ شركة، أي أقل بنحو ٤٠٠ شركة عما بلغه عددها في نفس الفترة المقابلة من عام ٢٠١٢.

١١ - وكانت جزر فرجن البريطانية وقعت عدة اتفاقات لتبادل المعلومات بشأن الضرائب مع عدة بلدان، من بينها المملكة المتحدة. ففي تقييم أجري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، لقياس مؤشر المحافظة على السرية المالية، صنف الإقليم في المجموعة المتوسطة من مجموعات ترتيبات المحافظة على السرية المالية. ولوحظ أن الإقليم لا يزال يتعين عليه إحراز تقدم كبير لبلوغ درجة مقبولة من توفير الشفافية المالية. ويستفاد من تقارير وسائط الإعلام أن منظمات غير حكومية كمنظمة المعونة الدولية ومنظمة المعونة المسيحية ومنظمة الحرب على الفاقة ناشدت جزر فرجن البريطانية وآخرين إنشاء سجل عام للملكية الشركات التي تأسست فيها حتى الآن دون الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمالكها الحقيقيين.

١٢ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، ورد في تقرير للمنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية أن الإقليم يعتبر بلدا "غير ممثل". وورد أن حكومة الإقليم طلبت في رسالة جوابية أن يعد المنتدى العالمي استعراضا تكميليا يعطي صورة أدق عن امتثال الإقليم للمعايير العالمية وجهوده الإصلاحية المتصلة بهذا الموضوع.

جيم - السياحة

١٣ - يواصل قطاع السياحة في جزر فرجن البريطانية جهوده الرامية إلى اجتذاب المسافرين القادرين على الإنفاق بسخاء. وتفيد الدولة القائمة بالإدارة أنه، في عام ٢٠١٢، زار الإقليم ما يقرب من ٧٥٣ ٠٠٠ سائح، منهم نحو ٦٠٠ ٣٩٠ سائحا على متن السفن السياحية الجواله، و ٣٥١ ٠٠٠ زائر قدموا للمبيت ليلة واحدة. وبلغت المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي للإقليم في عام ٢٠١٢ ما مجموعه ٢ ٧٥٨ مليون دولار - أي ما نسبته نحو ٣٠ في المائة من الإجمالي. وبلغ عدد الوظائف التي أتاحها قطاع السياحة حوالي ٣ ٤٠٠ وظيفة، أو ما يمثل قرابة ١٩ في المائة من مجموع العمالة في عام ٢٠١٢.

دال - الزراعة ومصائد الأسماك

١٤ - تمثل الزراعة وصيد الأسماك حوالي ٠,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم، ومعظم الاحتياجات الغذائية تسدّ عن طريق الاستيراد. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تبلغ المساحات المزروعة قرابة ٨٠٠ هكتار وهناك ٤ ٠٠٠ هكتار من المراعي. والفواكه والخضار هي المحاصيل الرئيسية، وهي موجهة للاستهلاك المحلي وللتصدير إلى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة.

١٥ - أما صيد الأسماك في جزر فرجن البريطانية فيحكمه قانون عام ١٩٩٧ لمصائد الأسماك وأنظمة عام ٢٠٠٣ لمصائد الأسماك. وهو يغطي احتياجات السوق المحلية في المقام الأول.

هاء - الاتصالات والهياكل الأساسية

١٦ - لجزر فرجن البريطانية شبكة من الطرق المعبدة يبلغ طولها أكثر من ٢٠٠ كيلومتر. وتواصل الحكومة تحسين الهياكل الأساسية للطرق وتوسيع شبكتها. وفي عام ٢٠١٣، تم الحصول على قرض من مصرف التنمية الكاريبي لتمويل أشغال تصليح الطرقات والجسور بغية تحسين انسياب المياه في المناطق المعرضة لأن تغمرها مياه الفيضانات.

١٧ - وهناك ثلاثة مطارات دولية، تسير رحلات منها وإليها ١٥ شركة خطوط جوية. وهناك سفن شحن تتجه مباشرة إليها انطلاقا من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وهولندا. ويوجد في رود تاون مرفأ أنشئ في منطقة عميقة المياه. وهناك عبّارات تقدم خدمات للنقل المنتظم بين تريتولا وبعض الجزر الأخرى وسان توماس في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة.

١٨ - والتخطيط العمراني في جزر فرجن البريطانية يحكمه قانون التخطيط العمراني لعام ٢٠٠٤، الذي يقتضي الحصول على موافقة هيئة التخطيط العمراني على كل المشاريع العمرانية في الإقليم. وتواصل حكومة الإقليم العمل على وضع أنظمة لتحل محل المبادئ التوجيهية لعام ١٩٧٢ المتعلقة باستغلال الأراضي لأغراض البناء ومعالجة مسائل كإجراءات تقييم الأثر البيئي (بما في ذلك الأثر المتعلق بأعمال تطوير الطاقة المتجددة الموردة عن طريق الشبكات الصغرى)، وتنظيم تقسيم الأراضي، والحفاظ على المباني والمواقع.

رابعاً - الأحوال الاجتماعية

ألف - العمل والهجرة

١٩ - شهدت جزر فرجن البريطانية، منذ عام ٢٠٠٩، متوسط انخفاض قدره ١,٥ في المائة في سكانها العاملين. ووفقاً للبيانات الرسمية، بلغ عدد السكان العاملين في جزر فرجن البريطانية ١٩٨ ١٨ شخصاً، منهم ٢٧,٦ في المائة من العمال المحليين و ٦٦,٩ في المائة من العمالة الوافدة. ولم تحدد نسبة بقيتهم وقدرها ٥,٥ في المائة.

٢٠ - وتشكل حكومة الإقليم وقطاعات الخدمات المالية وكيانات تجارة الجملة والتجزئة والسياحة والبناء أكثر القطاعات إتاحة لفرص العمل. وفي المتوسط، بلغ في عام ٢٠١٢ دخل العامل في الإقليم ٢٥ ٢٩٦ دولاراً. واستناداً إلى تعريف حكومة جزر فرجن البريطانية للمشاريع التجارية الصغيرة (سبع موظفين أو أقل من هذا العدد)، توفر هذه المشاريع نحو ٢٠ في المائة من فرص العمل في الإقليم.

٢١ - وبلغ في عام ٢٠١٢ معدل البطالة المسجل ٣,١ في المائة. ولا تزال مبادرة فتح سجل لقياد الشباب العاطلين عن العمل التي أطلقتها الحكومة في عام ٢٠١١ جارية إذ يتواصل بذل الجهود لتسجيل هؤلاء الشباب وتيسير تدريب أساسي لهم وإعدادهم لاكتساب مهارات. وقد بلغ عدد الذين تم تدريبهم منذ انطلاق المبادرة ٦٠٠ شاب التحق منهم ٢٠٠ شاب بوظائف.

٢٢ - وهناك إعفاءات من شرط الحصول على تصريح للعمل تمنحها حكومة الإقليم لفائدة الأشخاص من ذوي السيرة الحسنة الذين يتابعون دراستهم (تظل سارية منذ بداية المرحلة الابتدائية إلى غاية إتمام المرحلة الثانوية)، وللمتزوجات من أحد أبناء الإقليم منذ فترة لا تقل عن ثلاث سنوات وللأشخاص الذين يقيمون في إقليم جزر فرجن البريطانية بلا انقطاع منذ ٢٠ عاماً أو أكثر.

باء - التعليم

٢٣ - يتواصل بالاستناد إلى قانون التعليم لعام ٢٠٠٤، إعداد الأنظمة التي ستقدم إلى نظام التعليم وجهاته المعنية التوجيه المتعلق بكيفية تنفيذ البرامج والخدمات ورصد تنفيذ برامج التعليم في إطار هذا القانون، وسير الإشراف على المدارس، بما يشمل التحقيق في الشكاوى بناء على طلب الجمهور.

٢٤ - والتعليم الابتدائي والثانوي مجاني وإلزامي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٦ سنة، مثلما هو الحال بالنسبة للتعليم الثانوي من المستوى "المتقدم". وتوجد في الإقليم مدارس ابتدائية ومدارس ثانوية حكومية وخاصة، في تورتولا وأنيغادا وفرجن غوردا وخوست فان دايك. ووفقا لحكومة جزر فرجن البريطانية، لا يزال معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي في الإقليم يتراوح ما بين ٨٠ و ٩٠ في المائة. وتطبق لفائدة الطلبة من مواطني أقاليم ما وراء البحار رسوم التعليم التي يدفعها الطالب المحلي في الجامعات البريطانية. ثم إنه خلال ٢٠١٣/٢٠١٤، استفادت جزر فرجن البريطانية من إسناد منحة شفينغ التي أنشأتها المملكة المتحدة. ومن ناحيته، يتيح الاتحاد الأوروبي من خلال قراره المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ المتعلق بالشراكة القائمة بينه وبين بلدان وأقاليم ما وراء البحار، للإقليم إمكانية الحصول على أموال من عدة صناديق كصندوق أراموس للتعليم العالي وصندوق ليوناردو دا فنتشي للتعليم المهني.

جيم - الصحة العامة

٢٥ - أنشئت هيئة الخدمات الصحية في الإقليم في عام ٢٠٠٥، والتي هي هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية لتتولى إدارة جميع خدمات الرعاية الصحية العامة بالنيابة عن وزارة الصحة والتنمية الاجتماعية. ويتسم عدد وفيات الرضع في الإقليم بمعدله المنخفض جدا، وبارتفاع العمر المتوقع عند الولادة (٨٠ عاما تقريبا).

٢٦ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، فقد تم الانتهاء رسميا من تشييد مبنى مستشفى بيلز في عام ٢٠١٢ وسلم رسميا إلى حكومة الإقليم. وخلال عام ٢٠١٣، تم تجهيزه بالمعدات الطبية اللازمة. وأجري استعراض لنظام الصحة العقلية في ضوء التطورات الحديثة في مجال الطب النفسي والتعهدات والالتزامات الدولية ذات الصلة المقطوعة في مجال حقوق الإنسان. وتواصل العمل المتعلق بوضع نظام وطني للتأمين الصحي. ومن المتوقع أن يصبح بالإمكان الدخول إليه عن طريق الإنترنت في عام ٢٠١٤.

دال - الجريمة والسلامة العامة

٢٧ - وفقا للدولة القائمة بالإدارة، يشكل العنف المتزلي نصف حالات العنف التي أبلغ عنها في البداية في عام ٢٠١٣، وهناك جريمة ضد الأشخاص من بين كل أربع جرائم يبلغ عنها. وبالإضافة إلى دخول قوة الشرطة الملكية لجزر فرجن البريطانية في برنامج تدريبي يرمي إلى زيادة حرفية أفرادها ومعارفهم التقنية، وإلى تحسين معايير الإدارة والإشراف، واصلت قوة الشرطة العمل من أجل زيادة إدماج وإشراك المجتمع المحلي في عملها من خلال دورياتها لخنفر الأحياء.

٢٨ - واستمرت حكومة الإقليم في التعاون مع فرقة العمل الكاريبية المعنية بالإجراءات المالية على تنفيذ تدابير مشتركة للتصدي لمشكلة غسل الأموال، وفي إثبات التزامها بمواصلة العمل بنظام قانوني متين يحكم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتواصل قوة الشرطة في شراكة مع وكالة المملكة المتحدة المعنية بالجريمة الوطنية ومع وكالات إنفاذ القوانين في الولايات المتحدة وفي البلدان الكاريبية، التصدي للجريمة المنظمة الخطيرة العابرة للحدود التي تلحق الضرر لا بالإقليم فحسب، وإنما بالمنطقة برمتها.

٢٩ - وإضافة إلى ذلك، قدمت المملكة المتحدة في عام ٢٠١٣ الأموال اللازمة لتسديد أتعاب خبير استشاري مقيم في ميامي، الولايات المتحدة، يتولى أعمال التنسيق فيما بين وكالات تنفيذ القوانين التابعة للإقليم وإدارة وتيسير التدريب المقدم لها وإسداء المشورة الاستراتيجية إليها بشأن التقنيات والمهارات الجديدة، في حين تقوم البارحة آيتش. أم. أس لانكستر والبارحة ربول فلييت اكسيليري ويف نايت بدوريات في البحر الكاريبي وشمال المحيط الأطلسي لتقديم المعونة الغوثية والمساعدة الإنسانية حسب الحاجة، وتشارك البارجتان أيضا في تسيير دوريات لمكافحة أنشطة الاتجار بالمخدرات ومنعها.

هاء - حقوق الإنسان

٣٠ - أصبحت الاتفاقيات الرئيسية التالية لحقوق الإنسان تنسحب أيضا على جزر فرجن البريطانية: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وقد تم منذ عام ٢٠١١ إحلال سياسة جنسانية في الإقليم لتتقيف الجمهور بشأن أدوار ومسؤوليات كل من الرجل والمرأة، ووضع

استراتيجيات جديدة للقضاء على العنف المتزلي وجميع أشكال العنف الأخرى القائمة على نوع الجنس والتفرقة الجنسية.

خامسا - البيئة

٣١ - انضمت جزر فرجن البريطانية إلى عدة اتفاقات بيئية متعددة الأطراف كاتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأراضي الرطبة.

٣٢ - وتتولى إدارة الحفظ ومصادر الأسماك التابعة لوزارة الموارد الطبيعية والعمل في الإقليم المسؤولية عن الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في الإقليم. وأقر الإقليم في عام ٢٠١٣ سياسة للتكيف مع تغير المناخ تضع للإقليم خطة عمل للتخفيف من الآثار الناشئة عن تغير المناخ والتكيف معها. وتتولى اللجنة الوطنية المعنية بتغير المناخ الإشراف على تنفيذ هذه السياسة. وأقرت الحكومة أيضا صندوق جزر فرجن الاستثماري الخاص بتغير المناخ، والذي يتوقع أن يدخل حيز العمل في نهاية عام ٢٠١٤. وكانت وزارة الموارد الطبيعية والعمل أذنت في وقت سابق بذلك في عام ٢٠١٤ لفريق من العلماء في مجالي البحرية وعلم الاجتماع بإجراء بحث عن المجتمعات المحلية التي تعيش في الشعب المرجانية لجزر فرجن البريطانية وسواحلها وتحديد أوجه تأثيرها بتغير المناخ.

٣٣ - وتعهّد مؤتمر قمة القادة السياسيين ورجال الأعمال في البلدان الكاريبية الذي عُقد في الإقليم في ٧ أيار/مايو ٢٠١٣ وشارك في استضافته حاكم جزر فرجن البريطانية، ورئيس وزراء غرينادا وكبير المسؤولين التنفيذيين لشركة خاصة كبيرة، بحماية البيئة الساحلية والبحرية في المنطقة وإنشاء وتنفيذ آليات مالية مستدامة لإدارة المناطق المحمية.

٣٤ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، قدمت لجنة التدقيق البيئي التابعة لمجلس العموم في المملكة المتحدة تقريراً عن الاستدامة في أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة، حددت فيه المسائل المالية والمؤسسية المتعلقة بالمخاطر التي تهدد الموائل والأنواع الأحيائية الفريدة وحماية التنوع البيولوجي.

٣٥ - وذكرت اللجنة في تقريرها أن حكومة المملكة المتحدة أعربت، أثناء التحقيق الذي أجرته، عن طموحات شاملة ولكن غير محددة بالاهتمام بالبيئة في أقاليم ما وراء البحار، غير أنها لم تكن ترغب في الإقرار بمسؤولياتها المنوطة بها بموجب معاهدات الأمم المتحدة أو في النهوض بتلك المسؤوليات. ويعتبر هذا الأمر مخيباً للآمال لأن البيئة في أقاليم ما وراء البحار تتسم بأهمية بالغة على الصعيد العالمي وهي تحوي ٩٠ في المائة من التنوع البيولوجي

الذي تُعدُّ حكومة المملكة المتحدة مسؤولة عنها. ووفقاً للجنة، أخفقت الحكومة في التفاوض على توسيع نطاق الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي - وهي سياسة الأمم المتحدة الرائدة بشأن التنوع البيولوجي - لتشمل كافة أقاليم ما وراء البحار ولم تكفل الرصد الدقيق للتنوع البيولوجي فيها. وذكرت اللجنة أن الكتاب الأبيض عن أقاليم ما وراء البحار الذي نُشر عام ٢٠١٢ يعتبر، من الناحية البيئية، فرصة ضائعة.

٣٦ - ومن الاستنتاجات، ذكرت لجنة التدقيق البيئي ما يلي:

(أ) في ضوء الأهمية الدولية التي يحظى بها التنوع البيولوجي في أقاليم ما وراء البحار، تعتبر المباحدة بين إصدار كتاب وآخر من الكتب البيضاء عن أقاليم ما وراء البحار بمدة ١٣ سنة فترة فاصلة طويلة جداً؛

(ب) كانت حكومة المملكة المتحدة مستعدة لممارسة قوة الإكراه وقوة الإقناع فيما يتعلق بالمسائل المالية في أقاليم ما وراء البحار، ولكنها لم تكن على ما يبدو مستعدة لممارسة هذه القوة لحماية التنوع البيولوجي وتعزيز الاستدامة البيئية؛

(ج) لم تُدرج أقاليم ما وراء البحار الأربعة التي جرى توسيع نطاق الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي لتشملها (جزر فرجن البريطانية وجبل طارق وسانت هيلانة وجزر كايمان) بشكل فعلي في تقارير المملكة المتحدة عن التنوع البيولوجي؛ فقد ارتئي أن الامتثال لأحكام الاتفاقية هو في نهاية المطاف مسؤولية حكومة المملكة المتحدة؛

(د) لا يمكن لإدارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية في المملكة المتحدة، دون تعزيز الرصد، الإبلاغ بدقة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي عن النطاق الكامل للتنوع البيولوجي في أقاليم ما وراء البحار، وبالتالي قياس التقدم المحرز نحو الالتزام بوقف الخسائر التي تلحق بالتنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠٢٠.

٣٧ - وفيما يتعلق بجزر فرجن البريطانية، وصف التقرير الضوابط التي يمارسها الإقليم فيما يتعلق باستغلال الأراضي لأغراض البناء بأنها ضوابط "معتدلة" وضرب مثالا على ذلك بحركة العمران المضرة بالبيئة في جزيرة بييف.

٣٨ - وفي نفس الوقت، أشار إلى أنه تم في عام ٢٠١٢ تصميم مبادرة لتعميمها على الأقاليم لمساعدتها على إدراج الاعتبارات البيئية في صميم عملية صنع السياسات واتخاذ القرارات. وقد استكمل المشروع في جزر فرجن البريطانية بتمويل من المملكة المتحدة. وركز فيه على القيمة المكتسبة من وجود عدة نظم إيكولوجية لدعم اقتصادات تلك الأقاليم، وعلى ضرورة وضع هذه المكاسب في الحسبان في أعمال التخطيط الاقتصادي

والعمراني، وذلك باجتذاب مجموعة من الجهات المعنية لتحديد الأولويات. وقد ولدت المشاريع المنجزة برامج للدعم التكميلي تشمل تقييمات اقتصادية وبرامج تدريبية وبناء القدرات وحشد أموال إضافية تهدف إلى تمكين صناع السياسات من الاعتماد على قاعدة كبيرة لبيانات بيئية استقيت استنادا إلى أدلة.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

- ٣٩ - جزر فرجن البريطانية عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.
- ٤٠ - والإقليم عضو منتسب في الجماعة الكاريبية (كاريكوم)، والسوق المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة دول شرق الكاريبي وكذلك عضو مقترح من مصرف التنمية الكاريبي.
- ٤١ - وجزر فرجن البريطانية بوصفها من أقاليم المملكة المتحدة المتمتعة بالحكم الذاتي، تنتسب إلى الاتحاد الأوروبي دون أن تكون جزءا منه. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أصبح الإقليم شريكا بموجب القرار الذي اتخذته الاتحاد الأوروبي بشأن إشراك بلدان وأقاليم ما وراء البحار في الاتحاد الأوروبي والذي تم اعتماده لعدة أسباب منها الابتعاد عن نهج تقليدي لتحقيق التنمية المستدامة والتوجه نحو شراكة متبادلة تعزز التنمية المستدامة، إضافة إلى القيم والمعايير التي يعتمد عليها الاتحاد الأوروبي في العالم.

سابعا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

- ٤٢ - ترد في الفرع الأول أعلاه المعلومات المتعلقة بموقف حكومة الإقليم إزاء التطورات بشأن مركز جزر فرجن البريطانية في المستقبل.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

- ٤٣ - في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، ذكر ممثل المملكة المتحدة في الاجتماع السابع للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) المنعقد خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، أن العلاقة بين حكومة المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار التابعة لها تتسم بالحدأة وتقوم على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في تحديد ما إذا كان سيظل بريطانيا. فإذا اختار شعب إقليم أن يبقى بريطانيا، فإن المملكة المتحدة ستحافظ على علاقتها الخاصة به وتعمقها.

٤٤ - وقال إنه، منذ أن أصدرت حكومة المملكة المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ كتابها الأبيض المعنون "أقاليم ما وراء البحار: أمن ونجاح واستدامة"، لم تنفك تتعاون مع الأقاليم على نحو وثيق على زيادة النهوض بهذه الشراكة. فحكومة بلدها تقع عليها في هذا المجال المسؤولية الأساسية، مسؤولية كفالة الأمن والحكم الرشيد في أقاليمها لما وراء البحار. وقد عززت المملكة المتحدة الاجتماع السنوي الذي تعقده مع قادة الأقاليم حيث حولته إلى اجتماع لمجلس وزاري مشترك وأسندت إليه ولاية واضحة لقيادة العمل المتعلق باستعراض وتنفيذ الاستراتيجية والالتزامات المبينة في الكتاب الأبيض (A/C.4/68/SR.7).

٤٥ - وفي الاجتماع الثاني للمجلس الوزاري المشترك المتعلق بالأقاليم الذي عقد في لندن في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وافق قادة المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار على بيان يتضمن المقطع التالي الذي يحدد الموقف المشترك للمملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار بشأن تقرير المصير:

"وقال إن حق تقرير المصير مكرس في ميثاق الأمم المتحدة، ونحن نعتقد أن لشعوب جميع أقاليم ما وراء البحار الحق في تحديد مستقبلها واتخاذ قرار بشأن السبيل الذي ترغب في أن تسلكه والحفاظ بحرية على ارتباط أقاليمها الدستوري بالمملكة المتحدة إذا كان هذا هو خيارها. فكون الإقليم إقليماً بريطانياً أمر يستدعي الموازنة بين المزايا والمسؤوليات الناشئة عن ذلك. ونحن نؤكد الالتزام بالقيم المشتركة وبأعلى معايير الحوكمة وبناء شراكة أقوى. وينبغي لأي قرار بقطع الصلة الدستورية بين المملكة المتحدة وإقليم من الأقاليم أن يتخذ بناءً على رغبة واضحة لشعب الإقليم يعرب عنها بالطرق الدستورية. ونحن نرى أن من الضروري أن ترفع لجنة الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار اسم أي من هذه الأقاليم من القائمة إذا كانت تلك هي رغبته.

فكل إقليم هو إقليم فريد وله دستور الخاص. وسنواصل إكمال عمليات تحديث الدساتير بما يتيح لكل إقليم من هذه الأقاليم أقصى حد ممكن من الحكم الذاتي".

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٤٦ - اتخذت الجمعية العامة، في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، القرار ٩٥/٦٨ بآراء دون تصويت، استناداً إلى التقرير الذي أحالته إليها اللجنة الخاصة (A/68/23) وإلى التوصية التي صدرت عن اللجنة الرابعة في وقت لاحق. ويتناول الفرع الرابع من القرار ٩٥/٦٨ بآراء جزر فرجن البريطانية. وورد في فقرات منطوقه أن الجمعية العامة:

١ - تشير إلى دستور جزر فرجن البريطانية الصادر في عام ٢٠٠٧، وتؤكد أهمية استمرار المناقشات بشأن المسائل الدستورية من أجل إسناد قدر أكبر من المسؤولية عن تطبيق الدستور فعليا إلى حكومة الإقليم ورفع مستويات التثقيف فيما يتعلق بالمسائل الدستورية؛

٢ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتوعية الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، وتهيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

٣ - ترحب بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

٤ - تشير إلى عقد اجتماع مجلس جزر فرجن المشترك بين الإقليم وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في عام ٢٠١٢.